

## ثابت محمد ناصر - أستاذ التعليم العالي -

### المدرسة العليا للتجارة - الجزائر

#### عنوان المداخلة:

## تشخيص الموارد و الاستخدامات مع قياس الأداء لدى بعض البنوك الإسلامية: حالة مجموعة البركة

#### مقدمة :

تشمل هذه الورقة التعرض إلى الموارد و الاستخدامات لدى البنوك الإسلامية مع طرحها من وجهة نظر القوائم المالية و الانتهاء بعرض منظومة لقياس الأداء لديها مع محاولة لاعتماد نظام معلومات مجموعة البركة.

#### المبحث الأول : تشخيص الموارد و الاستخدامات

تستند البنوك الإسلامية إلى الشريعة بحيث أنها تتمتع عن الربا أو الفائدة و تبتعد معاملاتها عن ذلك، لأن الربا نظام يجلب الكثير من الأضرار و المفسد. كما أنها تستخدم صيغ التمويل الإسلامية مثل أساليب الشركة أو المضاربة التي يقدم بموجبها الممول رأس المال ويقوم المضارب بالعمل ثم يقتسمان الربح الذي ينتج تبعاً لهذه المعاملة وفق نسبة معينة متفق عليها مسبقاً. فعلى سبيل المثال، يتم العمل في هذه البنوك أو المشاريع التي يتم اعتمادها، باحتفاظ البنك كمضارب بنسبة 25% من الأرباح مقابل العمل و الإدارة و يقسم الباقي على الشركاء، هذا إذا كان الاتفاق المبدئي وفق قاعدة الربح للمضارب و

3/4 للشركاء برأس المال، و هذا وفق القاعدة الفقهية "الغلة بالضمان".

كما يمكن أيضاً، تعريف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً و عطاءً

. بحيث أنه يتلقى من العملاء نقودهم دون أن يلتزم مباشرة أو بطريق غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على

ودائعهم مع ضمان رد أصل المال لهم عند الطلب. و حينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة

## الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

**آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013**

استثمارية أو تجارية، فإنه يقوم بتمويل النشاط على أساس ما تقوله الشريعة أي على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح، وذلك وفق القاعدة الفقهية "الغنم بالغرم".

فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم في حالة تجسيد للقاعدة الفقهية القائلة: "التعدي و/أو التقصير". لأن البنك الإسلامي عليه القيام بدراسة الجدوى الشرعية و الاقتصادية و التقنية، أي عدم استثمار أو تمويل أي نشاط مخالف للشريعة و ليست له مردودية أو ربحية.

و يمكن إضافة على ما قيل سابقا حول ماهية و مقاصد البنك الإسلامي وذلك بتحقيق الغايات التالية :

- تجميع الأموال و منها المدخرات لتحقيق ربح شرعي و المساهمة في التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى الدينية، والبيئية، الخ...

- تضاف إلى ما سبق مقاصد التكافل الإسلامي و تحقيق العدالة مثل تقديم القرض الحسن و جمع الزكاة و توزيعها و المساهمة في تنمية الأوقاف، و باقي أهداف المجتمع بالداخل و الخارج.

- تقديم الخدمات المصرفية المختلفة و المعاصرة وفق ما تمليه الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

أ - الموارد : (4) (5) (6)

تتمثل موارد البنوك الإسلامية أولا في الموارد الذاتية أو الداخلية و التي تنقسم إلى :

- رأس المال حيث يتم التفريق بين رأس المال المدفوع الذي له الأهمية مقارنة مع رأس المال الاسمي، وهو أهم الموارد الذاتية.

## الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

**آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013**

- الاحتياطي العام الذي يتم تكوينه وفق ما ينص عليه النظام الأساسي، بحيث يتم اقتطاع نسبة معينة سنويا من الأرباح الصافية، و ذلك من أجل تدعيم و تقوية المركز المالي للمصرف. و يتنوع الاحتياطي إلى قانوني و نظامي.

- الأرباح غير الموزعة سنويا و التي يعتبر رصيدها ضمن الموارد الذاتية.

و هي تمثل حقوق المساهمين.

Sami Hasan Homoud, Financial instruments based on intermediary – (4) contracts, Islamic financial instruments, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia, 1418H(1997).

Muhammed Nejatullah Siddiqi, Teaching economics in islamic perspective-islamic – (5) banking, Scientific Publishing Centre, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia, 1417 H (1996).

(6) حسان أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008

## الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

**آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013**

كما تضاف إليها المخصصات وما يقوم به المساهمون على ذمة زيادة رأس المال و القروض الحسنة. فالمخصصات ترتبط باستهلاك أو إهلاك الأصول الثابتة و كذا لمقابلة أو تغطية النقص في قيمة الأصول مثل هبوط الأوراق المالية.

فالوارد الداخلية هي مصدر مهم لعمليات المصرف الإسلامي بحيث أنها تحدد قدراته للاستخدامات و خاصة في المدى المتوسط و الطويل.

أما المصدر الثاني فهو يحتوي على الموارد الخارجية و التي تضم الودائع ذات الآجال و الشروط المختلفة، حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف. و هي الودائع الادخارية (حسابات التوفير) مع التفويض بالاستثمار لأجل الربح أو بعدمه و كذا الودائع الجارية و الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار) لأجل الربح، حيث تمثل هذه الأخيرة لدى بعض البنوك الإسلامية نسبة 30% من إجمالي مصادر الأموال. و قد تكون حسابات الاستثمار في شكل الإيداع بالتفويض وفق المضاربة المطلقة أو بدون تفويض على أساس المضاربة المقيدة.

هذا بالإضافة إلى صناديق و "صكوك" إيداع و مشاركة و استثمار متنوعة. حيث أن الصكوك تكون مرتبطة بمشاريع مخصصة (مضاربة مقيدة) أو مشاريع عامة (مضاربة مطلقة).

و تعد الودائع (الحسابات) الجارية أو تحت الطلب مهمة لتوظيفها في المدى القصير، خاصة إذا تم تحويلها إلى ودايع ادخار لتصبح "مشاركة" في الربح و الخسارة.

### ب - الاستخدامات :

أما الاستخدامات فهي منبثقة عن رغبة أصحاب الودائع من جهة و خاصة المصرف الإسلامي للقيام بنشاطات شرعية و من ثم أنه يقوم بدور تنموي لتوظيف الموارد في المدى القصير و المتوسط و الطويل مع مراعاة الضوابط الشرعية و الفنية للتحكم في جدوى المشاريع الممولة. و تتجسد هذه الغايات في اعتماد و تفعيل صيغ التمويل الإسلامية مثل المرابحة و السلم و الاستصناع و التأجير و المضاربة و المشاركة و ما يمكن أسلمته من صيغ التوظيف للموارد المتاحة. و قد يضطلع المصرف الإسلامي بمهمة المنافسة للبنوك الوضعية حتى يغزو مختلف نشاطات الاقتصاد الفلاحية و الصناعية و مختلف الخدمات.

## الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

**آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013**

فتتمثل الاستخدامات قصيرة الأجل على سبيل المثال :

- في تمويل النفقة المتغيرة و مواجهة السحب على المكشوف.
- المشاركة في عمليات المعارضة بيعا و شراء و كذا البيع لأجل أي بيع السلع بالتقسيط، وفق ما تسمح به الشريعة.
- المضاربة التي تفتح الفرص للتعامل بين الممولين والعاملين في النشاطات التمويلية.
- تنضيد الأوراق المالية لتوفير السيولة ببيعها، الخ...

أما الاستخدامات طويلة الأجل فهي تعتمد على الموارد الخاصة بها و التي يمكن أن تشمل توظيف صيغ التمويل التالية :

- المشاركات المتناقصة وهي التي تعبر عن كون المصرف الإسلامي ينسحب من المشاركة بالتدرج تاركا للشريك مشروعه بعد سداد رأس مال المصرف تدريجيا.
- التأجير وهو يتمثل في عقود الإيجار التي تغطي المعدات الرأسمالية و منها :  
التأجير التمويلي أو الرأسمالي: حيث يقوم البنك بتقديم خدمة تمويلية و ذلك عن طريق شراء البنك لمعدات تُوَجَّر للعميل خلال مدة تساوي العمر الاقتصادي للأصل تقريبا.
- التأجير التشغيلي أو الخدمي: ومن أمثله تأجير المعدات و الآلات و عادة ما يمد البنك المؤجر المستأجرين بخدمات الصيانة والإصلاح.
- الاستثمار الذي يمكن أن يأخذ شكل الاستثمار المباشر، حيث يقوم المصرف باستغلال رأس ماله الخاص أو الودائع في مشروعات اقتصادية يتولى تأسيسها أو الإشراف علي إدارتها.
- الاستثمار المختلط، حيث يشارك المصرف بموارده المتاحة للاستثمار أرباب المشروعات بصفة دائمة إما بطريقة مباشرة أو غير ذلك، حيث يكون للبنك حق الإشراف على النتائج.
- محافظ الأوراق المالية، بالمساهمة في إنشاء ودعم الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية من خلال الاستثمارات طويلة الأجل أو شركات السمسرة.
- المساهمات التي تمكن المصرف الإسلامي تأسيس مشاريع ثم بيعها في حدود فائض السيولة أو ما يمكنه المشاركة في مشاريع قائمة وتحديثها أو تطويرها عن طريق الأسهم.

إن الموارد و الاستخدامات ليست لها قوائم مقننة و دورية بحيث يتمكن المسؤول من حسن اتخاذ القرارات الصائبة، و كذا الباحث من استغلالها لقياس أداء البنوك الإسلامية. و من ثم فإن القوائم المالية مثل الميزانية و قائمة الدخل، هي التي تعطي معلومات دورية و منضبطة حتى يتم اقتباس النسب و المؤشرات التي من شأنها أن تساعد على تحليل و تشخيص و تصحيح هذا الأداء.

#### المبحث الثاني : قائمة الميزانية العمومية (Balance Sheet) مع دراسة حالة مجموعة

##### البركة:

قائمة الميزانية العمومية هي بيان محاسبي لوحدة اقتصادية على غرار البنك في تاريخ محدد، حيث يتم الحصول على معلومات مهمة من خلالها وخصوصاً مدى سيولة الوحدة الاقتصادية باستخدام نسب مالية معينة، وتضم ثلاثة عناصر رئيسية :

أ- الأصول ( Assets ) :

تعرف الأصول بأنها مجموع المطلوبات و حقوق الملكية، أو بحسب نظرية القيد المزدوج : حقوق الملكية تساوي الأصول مطروحة منها الخصوم أو :

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

$$\text{أو} \quad \text{الموجودات} = \text{المطلوبات} + \text{حقوق الملكية}$$

بما أن الأصول (الموجودات) مصدرها إما من الالتزامات (كالقروض، أوراق الدفع) أو من حقوق الملكية (رأس المال)، لذا من الطبيعي أنه كل ما يزيد الطرف الأيمن (الأصول) أن يزيد الطرف الأيسر (الالتزامات + حقوق الملكية).

ب- الخصوم (المطلوبات) ( liabilities ) :

### آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

تعتبر المطلوبات وحقوق الملكية مصادر المنشأة و الموجودات المستخدمة.

#### ج- حقوق الملكية ( Stockholders Equity ) :

تعتبر حقوق الملكية من جانب المطلوبات من مبدأ فصل الصفة المعنوية للمشروع عن الصفة المعنوية لصاحب المشروع.

بالنسبة لمجموعة البركة (الملحق رقم 3)، فلقد انخفضت نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات من 14% إلى 10% من 2008 إلى 2012، وذلك رغم زيادة رأس المال. أما إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاف للحقوق، فلقد بلغ 7.3 مقارنة بما كان 5.2. أما العائد على متوسط حقوق الملاك فلقد بقي على حاله من 2008 إلى 2012 أي 13% (7)

شهدت الأصول (الملحق رقم 1) بالنسبة لمجموعة البركة سنة 2012 مقارنة بعام 2011، نموا بنسبة 11% لتبلغ 19.06 مليار دولار، حيث ارتفع إجمالي عمليات التمويل والاستثمارات بنسبة 21% لتبلغ 14.32 مليار دولار، حيث اتسمت هذه السنة بالتعافي والانتعاش وإعادة البناء، وذلك خلافا لما شهدته سنة 2011 من عدم استقرار لدول بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما يمكن إبراز أهمية الموجودات السائلة مقارنة لإجمالي الأصول بحيث انخفضت من 29% في 2008 إلى 25% سنة 2012 (الملحق رقم 3).

#### (7) مجموعة البركة ABG\_AnnualReport\_Arabic\_2012

و لقد شكل التمويل و الاستثمارات الجزء الأكبر من أصول المجموعة و ذلك بنسبة 75% منها 72% راجعة للذمم المدينة للمرابحة مما جعل المرابحة تحقق نموا ب 27% بالنسبة لسنة 2011 لتصل الى أكثر من 10.3 مليار دولار. ثم تأتي الاستثمارات بعد المراجحات، لتسجل نسبة ارتفاع ب 4% لتصل إلى 2.18 مليار دولار. أما مجموع المضاربة و المشاركة فقد بلغت 0.95 مليار مع انخفاضها ب 1%. و أخيرا بلغت الإجارة المنتهية بالتمليك 0.72 مليار دولار مع نسبة زيادة ب 28%.

كما أظهرت ودائع العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار نموا ب 12%. و كانت الأهمية متعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار التي بلغت 11.60 مليار دولار أي بزيادة 11%.

فيما يتعلق بالبنود خارج الميزانية، بلغت الالتزامات الطارئة و التعهدات 4.75 مليار دولار ثم خطابات الاعتماد و خطابات الضمان بمبلغ 4.22 مليار دولار.

أما قائمة الدخل (الملحق رقم 2) فقد أظهرت أن إجمالي الدخل التشغيلي بلغ 880 مليون دولار بزيادة 21% ثم صافي الدخل التشغيلي 422 مليون دولار بارتفاع 23% و أخيرا لقد بلغ صافي الربح 235 مليون دولار و ذلك بزيادة 11% خلال 2012 مقارنة ب 2011.

#### المبحث الثالث : محاولة لقياس أداء المصارف الإسلامية

يخضع قياس أداء البنوك الإسلامية إلى مجموعة من الضوابط التي تتحكم في انتقاء معايير الأداء و استعمالها لتقييم نشاطات هذه المصارف، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي : الالتزام بأحكام الشريعة و كيفية تطبيق قواعد توظيف الأموال مثل "الغرم بالغرم و الغلة بالضمان و التعدي و التقصير"، مدى القدرة على جذب المدخرات و استقطاب المدخرين و توظيفها بكفاءة و استدامة، معدل العائد "المجزي" للممولين مع مراعاة المسؤولية الاجتماعية شرعا و اقتصاديا و فنيا، الخ...

لقد ذكر الدكتور محمد عبد الحليم عمر (8) أن تطور أعمال البنوك الإسلامية تميز

### آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

بمعدلات نمو طيبة تصل إلى حوالي 15 % سنويا وذلك مقارنة بعددها الذي بلغ 200 بنكا و مؤسسات مالية إسلامية أخرى مثل شركات التأمين و صناديق الاستثمار و التأجير و المضاربة و التي بلغ عددها 100، بحيث أصبح عدد المؤسسات المالية الإسلامية 300.

و تعميقا و تثبيت لذلك، يتسنى على الباحث اعتماد معايير شرعية و علمية و فنية مناسبة لقياس أداء هذه المصارف و بما يتناسب مع طبيعتها و أهدافها. و لقد أشار أيضا الدكتور عبد الحلیم عمر إلى أن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الدولية و التي مقرها بالبحرين قد أصدرت على سبيل الذكر منظومة من المعايير

مثل :

24 في المحاسبة،

2 بيان لأساسيات المحاسبة،

4 في المراجعة،

4 للرقابة الشرعية،

20 معيار شرعي قد أنجزت من قبل اللجنة الشرعية بالهيئة،

4 موثيق لأخلاقيات المهنة.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى المؤسسة الإسلامية للتصنيف التي لها إقامة بالبحرين و المتخصصة في

وضع معايير لتصنيف البنوك الإسلامية بما يتناسب مع طبيعتها.

(8) محمد عبد الحليم عمر، معايير تقويم أداء البنوك الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي السابع "المصارف الإسلامية : واقع و آفاق"، ليومي 17 - 18 ربيع الأول 1425 هـ الموافق ل 26 - 27 افريل 2005 م. كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر.

يمثل الالتزام بأحكام الشريعة مبدأ أساسيا و ذلك رجوعا إلى قواعدها حتى تكون الأعمال المصرفية مؤصلة و سليمة و حتى يتم تحقيق الأمانة التي وضعت فيها من قبل المتعاملين معها ، حيث أن الدراسات الميدانية أظهرت أن هؤلاء و التي تتراوح نسبتهم بين 86% إلى 95% يفضلون التعامل معها لأنها جديرة بتحقيق هذا الالتزام. و تطبيقا لذلك، عمدت البنوك الإسلامية بما فيها مجموعة البركة، الى إنشاء و تفويض هيئة شرعية لها اجتماعات دورية و استثنائية، لا يقل عدد أعضائها على ثلاثة متخصصين في الفقه و خاصة فقه المعاملات المالية، إضافة إلى خبراء من تخصصات أخرى مساندة مثل القانون و المحاسبة، و ذلك بهدف مساعدة كل مصرف و العاملين به على ضرورة ضبط كل المعاملات شرعيا إضافة إلى التحكم المهني و الفني. و من مهام اللجنة الشرعية لكل مصرف، نذكر أساسا "مراجعة و إقرار العقود و إجراءات التنفيذ للمعاملات و الرد على استفسارات الإدارة و العاملين و التدريب المستمر لهم على الجوانب الشرعية" حتى تكتمل كفاءتهم التقنية بالكفاءة الشرعية.

و لكن هذه الهيئات أو البعض منها قد تخالف المعايير المذكورة أو تقصر فيه مما يجدر بها تدارك كل ما ينقص من المعايير الشرعية على غرار احترام باقي المعايير.

قد يمثل وجود هيئة الرقابة الشرعية المذكورة أعلاه لكونها ضرورية حتى تدعم الإدارة و العاملين لمساعدتهم. و لكن يتطلب الأمر الاستعانة بمنظومة من الشروط لضمان الالتزام الشرعي منها آلية للتأكد من احترام مختلف المعايير و استقلالية الرقابة و تعيين خبراء شرعيين مؤهلين علميا و عمليا ، لا يقل عددهم عن اثنين للإشراف على الرقابة الشرعية على الأساس المؤسسي المهني و يتمتعون بالاستقلالية مع تحديد مسؤولياتهم بدقة وفق المعايير السارية المفعول. و يدعم ذلك وجود إدارة رقابة شرعية على مستوى البنك المركزي على غرار الرقابة القانونية و المالية و المصرفية المعمول بها.

## الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

**آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013**

تتميز البنوك الإسلامية بقدرتها على جذب و استقطاب المدخرات من ذوي القدرة المالية أي من أصحاب الفوائض المالية كونهم التقليديون أو القدامى و أيضا الجدد، و ذلك اعتبارا للمردودية التي تحققها و ينتفع بها ذوي الفئة الأولى، و أيضا القيمة و الموقع السوقي التي تتميز به هذه المصارف بحيث لها قدرة تنافسية لجذب المتعاملين الجدد.

و من جملة المعايير التي يمكن اعتمادها لجذب المدخرات، نذكر المؤشرات التالية مع ضرب كل نتيجة في 100 :

معدل نمو الودائع : ( الودائع في آخر السنة - ) الودائع في البداية) على الودائع في أول السنة.

معدل جذب عملاء جدد : ( عدد الحسابات في نهاية السنة - ) العدد في البداية) على العدد في أول العام.

معدل كفاية الموارد الذاتية (الضمان العام) : في هذه الحالة، معدل القدرة على الضمان للودائع : حقوق

الملكية على إجمالي الودائع.

معدل هامش الأمان : حقوق الملكية على الاستثمارات.

معدل كفاءة إدارة الأصول الثابتة : الأصول الثابتة على حقوق الملكية

معدل نمو المركز المالي : ( حجم المركز المالي في نهاية السنة - ) الحجم في بدايتها) على الحجم في

أولها.

و إذا تم مزج الالتزام بالشريعة و القدرة على استقطاب المدخرين، يفتح المجال للتعامل بصيغ التمويل و الاستثمار الإسلامية على غرار تطبيق المضاربة بحيث يكون الطرف الممول ممثلا في ذوي القدرة الادخارية و البنوك الإسلامية تقوم بدور المضارب لحسن تديرو و استثمار و تشغيل المدخرات المطروحة.

و حتى تعتبر المضاربة ملائمة للشرع، يتعين على المصارف الإسلامية بأن تكون أمينة في حفظ المدخرات و حسن اختيار المشاريع و المساهمة في الربح على أساس اقتسامه أو توزيعه وفق القواعد أو المبادئ الشرعية مثل "الغنم بالغرم" و "الغلة بالضمان" و "التعدي أو التقصير".

و يمكن اعتماد المعايير التالية لإبراز قدرة البنك على توزيع توظيف الموارد وفق صيغ التمويل و الاستثمار،

بحيث أن النتائج تضرب في 100 :

معدل توظيف الموارد المتاحة للمشاركة أو المضاربة أو السلم أو الاستصناع الإجارة أو المرابحة أو الأوراق

المالية، الخ... : التمويل و الاستثمار على الموارد المتاحة.

معدل توظيف الودائع للمشاركة أو المضاربة أو السلم أو الاستصناع أو الإجارة أو المرابحة أو الأوراق

المالية، الخ... : التمويل و الاستثمار على مجموع الودائع.

## الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية

**آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013**

و يضاف إلى معيار الأمانة قدرة البنوك الإسلامية على حسن التدبير في البحث و اكتشاف و اختيار و اعتماد المشاريع الاستثمارية و الإنتاجية و الخدمية ذات المردودية التي من شأنها أن تدر على الممولين بالعوائد المجدية و التي تشجعهم على مواصلة ضخ مدخراتهم لتعمير البلاد و نفع الأمة. و من ثم يتعين على ضرورة إيجاد معدل العائد الذي يدل على كفاءة كل بنك إسلامي في القيام بالاستثمار المجدي أي الذي يحقق هذا العائد المطلوب و الطموح في إطار الحلال.

و للتعبير على معدل العائد نذكر معايير الربحية و الإنتاجية و المتمثلة إجمالاً في الآتي، بحيث أن النتيجة تضرب في 100 :

معدل العائد على الموارد : صافي الدخل على إجمالي الموارد

معدل العائد على حقوق الملكية : صافي الدخل على حقوق الملكية

معدل الإنتاجية العامة أو معدل الإنتاجية الكلية للعوامل مع اختزال هذه الأخيرة في مجموع الميزانية :

صافي الدخل على مجموع الميزانية

معدل حصة أصحاب حسابات الاستثمار من صافي الدخل : الحصة على صافي الدخل

معدل العائد الموزع لحسابات ودائع الاستثمار : حصة أصحاب حسابات الاستثمار على إجمالي حسابات

الاستثمار

معدل العائد الموزع على المساهمين : الربح الموزع للمساهمين على قيمة السهم.

و بما أن أوجه الحضارة توسعت فعلى البنوك الإسلامية أن تولي الاهتمام المطلوب لإثراء نشاطاتها بجوانب التنمية المستدامة و تضطلع بالمحافظة على النمو و الاعتناء بالعدل فيما بين الأطراف التي تتعامل معها و الاهتمام بالبيئة، و هو ما يطلق عليه بالمسؤولية الاجتماعية. و يمكن لمركز التحكيم الدولي الإسلامي الذي مقره بدبي وفق اتفاقية وقعت بين حكومة دبي و البنك الإسلامي للتنمية و المجالس العامة للبنوك الإسلامية، أن يساعد على تحقيق العدالة بين المتنازعين و كذا بث و تفعيل أخلاقيات المهنة المصرفية.

حبذا لو أن البنوك الإسلامية تحرص على ضرورة تعظيم توظيف الأموال بل الموارد المتاحة حتى تعم

العوائد على مختلف المشاريع ذات الجدوى و التي من شأنها أن تظهر نمواً خلال الزمن و كذا من خلال توسعها محلياً و جهوياً و دولياً و استمرارها في ذلك.

و يتم بذلك سحب باقي الأموال غير المشغلة و من ثم يتم تقليص بل محو ظاهرة ركود المدخرات. و أيضاً،

حبذا لو أن هذا المقصد يتوسع ليشمل باقي الموارد المتاحة منها و التي هي كإمانة أو قابلة التضييض لتشغيلها في التمويل و الاستثمار.

و كأمثلة للمعايير التي تبرز قدرة البنك على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة و الودائع، نذكر النسب

التالية و التي يتسنى ضرب نتائجها في 100 :

معدل توظيف الموارد المتاحة : التمويل و الاستثمار على الموارد المتاحة.

معدل توظيف الودائع : التمويل و الاستثمار على مجموع الودائع.

### آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

معدل توظيف إجمالي الموارد : المصروفات على إجمالي الموارد

انطلاقاً من مبدأ تعمير البلاد فعلى البنوك الإسلامية أن تضع إستراتيجية تساهم بها في بناء الحضارة أو التنمية الشاملة بحيث تكون لها شبكة تغطي مختلف القطاعات و الفروع بل لتعم النشاطات الاقتصادية المنتجة كالزراعة و الصناعة و الخدمية مثل التجارة و البنوك و التأمينات و الاجتماعية مثل الصحة و الإسكان و الثقافية مثل التعليم و التربية ، الى آخر ذلك من جوانب الحياة.

و انطلاقاً مما سبق ذكره، تبني إستراتيجية محكمة و بناءة تهدف إلى حسن توزيع الموارد و استخدامها فيما بين القطاعات و الفروع بغية المساهمة في بناء الحضارة و اعتماد التخصص المصرفي و حتى لا تضيع ميزة بنوك الأعمال. فالمصارف الإسلامية قد تتفوق على البنوك التقليدية لكونها ذات أبعاد تنموية شاملة و لا تخضع لنظرة التخصص الضيقة.

و على سبيل المثال نذكر المعايير التالية التي تبرز مدى الأداء و الكفاءة على مستوى الاقتصاد الوطني (القومي) أو المحلي من خلال التغطية للتوزيع النسبي على القطاعات و الفروع :

نسبة توزيع الاستثمارات على القطاعات و / أو الفروع الاقتصادية بحيث أن المجموع الوطني يمثل 100%

نسبة توزيع الاستثمارات على القطاعات الحكومية أو العمومية و الأعمال العامة و الخاصة (الأهلية) و القطاع العائلي و القطاع التكافلي بحيث أن المجموع يمثل 100%.

و لا تقتصر نشاطات البنوك الإسلامية على تكوين شبكة تعم السوق المحلية، بل تتعدى ذلك لتوسيعها إقليمياً أو جهوياً ثم دولياً أو عالمياً مما يحثها على اكتساب خبرة مصرفية تمكنها من تقوية موقعها السوقي و توسيعه و مثل ذلك من باب القدرة التنافسية.

و كمثال للمعايير المعبرة عما سبق ذكره، هناك نسب توزيع الاستثمارات إقليمياً أو جهوياً و عالمياً أو دولياً مقارنة بالاقتصاد المحلي بحيث أن المجموع يكون 100% .

و مهما كان حرص البنوك الإسلامية على توسيع شبكة نشاطاتها، عمودياً أو رأسياً فحسباً لو أنها تعتمد إلى توظيف صيغ الشراكة البنكية أو فرص التجمع مثل مجموعة البركة و ذلك لحسن توليف الموارد و منها المالية و كذا الطاقات البشرية و التكنولوجية و ما إلى ذلك في ظل الشركات القابضة و الاندماجية و المناولة، خاصة مع ظهور شبائيك إسلامية و حتى بنوك إسلامية متوطنة على مستوى دولي. و في هذا الصدد يمكن الاستفادة بالمعايير السابقة الذكر لتعميق قياس الأداء.

و كمثال لتوسع النشاطات المصرفية أفقياً، يمكن ذكر أهمية اعتماد إستراتيجية تمويلية أفقية بهدف حسن توزيع الاستثمارات وفق الأجل القصيرة و المتوسطة و الطويلة، و هو ما يغطي فرص التشغيل أو الاستغلال و الصيانة و تطوير و تجديد التجهيزات أو أصناف العتاد و التكنولوجية الملائمة.

و على سبيل المثال نذكر المعايير التالية المعبرة عن التوزيع الزمني للاستثمارات و الخاصة بالنسب لكل من المدى القصير و المدى المتوسط و المدى الطويل بحيث أن المجموع يكون 100%.

### آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

يمكن للبنوك الإسلامية أن توسع في نشاطاتها من خلال تكوين شبكة لرجال الأعمال بحيث يتم استخدام أدوات تمويل و استثمار متعددة و متنوعة و التي يمكن توظيفها بسهولة و مرونة خاصة لو تم نسج علاقات مع السوق المالية أو البورصة. و على سبيل المثال يمكن للبنوك الإسلامية و منها مجموعة البركة أن تبحث و تعمل على تفعيل توريق ما ترغب فيه من صيغ التمويل و الاستثمار الإسلامية و ذلك بإصدار الصكوك و التعامل بها في أسواق المال.

كما يمكن إلفات النظر إلى كون البنوك الإسلامية بما فيها مجموعة البركة قد تستفيد من مركز السيولة الدولية الإسلامية بماليزيا الذي يساعد على تشغيل السيولة الفائضة بصيغ إسلامية. كما يمكن لها أن تطلب مساعدة وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية التي مقرها بالبحرين على الإصدارات للأوراق المالية الإسلامية التي ترغب فيها لتشغيل مواردها.

على البنوك الإسلامية أن تضاهي المصارف التقليدية لحسن تنظيم و إدارة و مراقبة مختلف الخدمات التي من شأنها أن تدعم استقطاب الزبائن و تقوية طاقتها التنافسية من حيث التحكم في النشاطات التوظيفية أو الاستغلالية، إضافة إلى عمليات الاستثمار و تمويلاتها.

و في هذا المضمار يمكن ذكر المعايير التالية التي من شأنها أن تساهم في قياس كفاءة أداء البنوك الإسلامية مع ضرب كل نتيجة في 100 :

معدل نمو الحسابات المفتوحة : (عدد الحسابات آخر السنة - ) ( عدد الحسابات في أولها) على عدد الحسابات في البداية.

معدل إيرادات الخدمات المصرفية : الإيرادات من الخدمات المصرفية على صافي الدخل.

معدل الكفاءة في إدارة الخدمات المصرفية : إيرادات الخدمات المصرفية على مصروفاتها.

معدل كفاءة المصروفات : المصروفات على إجمالي الإيرادات

معدل نمو عدد الخدمات المصرفية : (عدد الخدمات آخر السنة - ) ( العدد في البداية) على العدد في أول السنة.

معدل كفاءة إدارة السيولة : (النقدية +) الأرصدة لدى المصارف الأخرى (+) استثمارات قصيرة الأجل)

على (الودائع الاستثمارية (+) الحسابات الجارية (+) المستحقات للمصارف الأخرى)

و على البنوك الإسلامية أيضا، تبني إستراتيجية تهدف إلى التحكم في كفاءة الإدارة الخاصة بمختلف

العمليات المصرفية و جعلها تتصف بالحوكمة و التركيز على كفاءة الموارد البشرية لتكون شرعية و تقنية.

و تتويجا لإستراتيجية تطوير نشاطات المصارف الإسلامية و ضبطها بمعايير متنوعة، اتجه الاهتمام بتدريس و

البحث و التدريب في جوانب الاقتصاد الإسلامي المختلفة و منها المصارف الإسلامية و ذلك من خلال انشاء

مراكز و أقسام تتكفل بها حتى يتم ترقية الكفاءة المذكورة آنفا.

و من الأمثلة عن معايير كفاءة الإدارة و مساهمة الموارد البشرية، يمكن ذكر ما يلي مع ضرب النتيجة

في 100 :

## آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

معدل الإنتاجية الفردية أو الإنتاجية الصافية للعمل : الناتج المصرفي (الصافي) على عدد العاملين

معدل إنتاجية الأجور : الناتج المصرفي (الصافي) على أجور العاملين أو كتلة الأجور

الخاتمة :

لقد اتضح من خلال هذه الورقة بأن الجوانب النظرية متوفرة لدى أدبيات و مراجع البنوك الإسلامية وذلك من جانب أدوات قياس أدائها، لكن المعلومات المدونة و المتوفرة تعد ناقصة نسبيًا و لربط واقع هذه البنوك بسوق المستثمرين و المتعاملين و كذا أصحاب حقوق الملكية، مما يستدعي الاعتماد على المعلومات المحاسبية و ما اشتق منها من مؤشرات أو معايير، حتى لو استدعى ذلك التكملة بمعلومات خارج النظم المحاسبية.

الملاحق :

الملحق رقم 1 : القائمة الموحدة للمركز المالي (الميزانية) لمجموعة البركة  
(مليون دولار أمريكي)

لسنتي 1431 هـ أو 2011 م و 1432 هـ أو 2012 م

2012 2011

1 - الأصول (الموجودات) :

3927.6	4633.3	نقد و أرصدة لدى البنوك
10.462.5	8213.0	ذمم مدينة
953.5	950.9	التمويل بالمضاربة و المشاركة
2183.7	2090.2	استثمارات
719.6	563.7	إجارة منتهية بالتمليك
386.5	313.9	عقارات و معدات
421.6	388.9	موجودات أخرى

19.055.1 17.154.0

مجموع الموجودات :

### آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

#### 2 - المطلوبات و حقوق حاملي حسابات

الاستثمار و حقوق الملاك :

المطلوبات :

3.820.7	3.560.3	حسابات جارية للعملاء و حسابات أخرى
972.3	653.5	مبالغ مستحقة لبنوك
689.8	675.2	مطلوبات أخرى
5.482.8	4.889.0	مجموع المطلوبات :

حقوق حاملي حسابات الاستثمار 11.604.6 10.465.9

حقوق الملاك :

1.014.5	869.5	رأس المال
(8.5)	(7.3)	أسهم خزينة
16.4	16.4	علاوة إصدار أسهم
121.2	104.6	احتياطيات
(3.6)	(10.9)	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
(133.6)	(112.2)	تحويل عملات أجنبية
218.2	167.6	أرباح مبقاة
69.3	175.3	تخصيصات مقترحة
1.967.7	1.799.1	مجموع حقوق الملاك :

مجموع المطلوبات و حقوق حاملي حسابات 19.055.1 17.154.0

الاستثمار و حقوق الملاك :

مجموعة البركة ABG\_AnnualReport\_Arabic\_2012

الملحق رقم 2 : القائمة الموحدة للدخل لمجموعة البركة (مليون دولار أمريكي)

### آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

لسنتي 1431 هـ أو 2011 م و 1432 هـ أو 2012 م

2012 2011

الدخل :

		صافي الدخل من عقود تمويل و استثمارات
1018.5	895.7	مشتركة
		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل
874.5	796.8	حصة المجموعة كمضارب
261.6	236.2	حصة المجموعة كمضارب
612.9	560.7	عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
<hr/>		
		حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي
405.6	335.0	حسابات الاستثمار (كمضارب و كرب المال)
		حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات
4.3	4.2	الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
		صافي الدخل من عقود تمويل و استثمارات
204.6	168.2	ذاتية
184.7	167.7	دخل رسوم و عمولات أخرى
80.5	54.9	دخل تشغيلي آخر
<hr/>	<hr/>	<hr/>
879.8	730.0	مجموع الدخل التشغيلي
<hr/>		
262.3	222.5	مصروفات الموظفين
35.3	29.2	استهلاك و إطفاء
160.4	134.1	مصروفات تشغيلية
<hr/>	<hr/>	<hr/>
458.0	385.8	مجموع المصروفات التشغيلية
		صافي الدخل للسنة قبل المخصصات
421.7	344.2	و الضرائب
99.3	50.8	المخصصات

### آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

322.4	293.4	صافي الدخل قبل الضرائب
87.1	81.1	الضرائب
235.2	212.3	صافي الدخل للسنة
13.21	11.75	النصيب الأساسي وخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)

مجموعة البركة ABG\_AnnualReport\_Arabic\_2012

الملحق رقم 3 : المؤشرات المالية لمجموعة البركة (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2012	2011	2010	2009	2008
الربحية :					
مجموع الدخل التشغيلي	880	730	659	634	586
صافي الدخل التشغيلي	422	344	316	325	314
صافي الدخل	255	212	193	167	201
النصيب الأساسي وخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	13	12	11	9	11
المركز المالي :					
إجمالي الموجودات	19055	17154	15878	13166	10920
إجمالي التمويلات والاستثمارات	14319	11818	11391	9431	8088
إجمالي ودائع العملاء	16398	14681	13571	10999	8872
إجمالي حقوق الملاك	1968	1799	1817	1737	1550
رأس المال :					
المصرح به	1.500	1.500	1.500	1.500	1.500

### آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

المكتتب و المدفوع	697.5	744	790.5	869.6	1014.5
بالكامل					
معدلات الربحية :					
العائد على متوسط					
حقوق الملاك	%13	%10	%11	%12	%13
العائد على متوسط					
الموجودات	%1.9	%1.4	%1.3	%1.3	%1.3
المصروفات التشغيلية					
إلى الدخل التشغيلي	%46	%49	%52	%53	%52
معدلات المركز المالي :					
نسبة حقوق الملاك					
إلى إجمالي الموجودات	%14	%13	%11	%11	%10
إجمالي التمويلات					
و الاستثمارات كمضاعف					
للحقوق (عدد مرات)	5.2	5.4	6.3	6.6	7.3
نسبة إجمالي					
الموجودات السائلة					
إلى إجمالي الموجودات	%29	%34	%33	%33	%25
صافي القيمة الدفترية					
للسهم (الدولار					
الأمريكي)*	1.11	1.20	1.22	1.20	1.29
معلومات أخرى :					
العدد الإجمالي					
للعاملين	6746	7250	8503	9021	9398
إجمالي عدد					
الفروع	283	289	370	399	425

❖ معدلة بواقع أسهم الخزينة و أسهم المنحة.

#### قائمة المراجع :

- (1) - عبد الستار أبو غدة، أوفوا بالعقود، تعريف مبسط بأهم أحكام عقود المعاملات المالية، مجموعة دلة البركة - قطاع الأموال، شركة البركة للاستثمار والتنمية، 1417 هـ (1997م).
- (2) - عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، ملاحظات في فقه الصيرفة (صيغ التمويل و تعبئة الودائع)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، جدة المملكة العربية السعودية، 1424 هـ (2003 م).
- (3) - رفيق يونس المصري، في الفكر الاقتصادي الإسلامي : قراءات في التراث (أشكال المشروعات : الشركات)، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 1420 هـ (1999 م).

### آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي: 8 و 9 ديسمبر 2013

Sami Hasan Homoud, Financial instruments based on intermediary – (4) contracts, Islamic financial instruments, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia, 1418H (1997).

Muhammed Nejatullah Siddiqi, Teaching economics in islamic perspective- - (5) islamic banking, Scientific Publishing Centre, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia, 1417 H (1996 ).

(6) - حسان أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 1428 هـ (2008).

(7) مجموعة البركة ABG\_AnnualReport\_Arabic\_2012

(8) محمد عبد الحليم عمر، معايير تقويم أداء البنوك الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي السابع "المصارف الإسلامية: واقع وآفاق"، ليومي 17- 18 ربيع الأول 1425 هـ الموافق ل 26- 27 افريل 2005 م. كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر.